

المجلس الدولي للغة العربية

الملتقى الدولي الثاني حول اللغة العربية

دبي 07 / 10 مايو 2013

مشاركة الأستاذ: إلياس جوادي - الجزائر

"أزمة اللغة في البلاد العربية؛ بين التناول اللساني والسجال الإيديولوجي"

تتوخى هذه الورقة بيان طبيعة أزمة اللغة في البلاد العربية وتردّي راهنها من خلال تقصي ملامسات تكوّنها وتتبع مختلف تشعباتها، وكذا تحليل الخطابات الكامنة وراء سجالات المعالجين لها؛ تخطيطاً وممارسة، بما تحمله تصوراتهم من رؤى وإيديولوجيات تتنازع مساحة الإصلاح للأوضاع القائمة في مختلف المجالات. ضمن أبعاد إبستمولوجية ومنهجية في الآن ذاته، يمكن القول بتتبع مسارها؛ إن أزمة اللغة ليست لغوية فقط. كما تناقش متعلقات توطين المعرفة ضمن فضاء تداولي، يستثمر منجزات اللغة وتوطّره المنظومة التربوية، بكل مكوناتها، سبيلاً إلى ما لا قوام لأمة إلا به. فإنه لم يعد خافياً اهتزاز اللغة - وسيلة وأداة وفكراً - في واقعنا، وتدهور جريانها في تعاملات الناس ورؤاهم وتصوراتهم، يقابله تهافتُ الوعي بالمسألة من قبل أولي النهى، الذين نيطت بخططهم أعباء النهوض الحضاري وقضايانا الفكرية، واضطرابهم في رقع الخرق المتسع..

1 - تقصّي ملامح الأزمة:

سئل كونفوشيوس عن صنيعه الأول قبل كل شيء إذا ما وُكِّلت إليه إدارة بلاد ما، فأجاب: "إنه وبكل تأكيد إصلاح اللغة"، ثم سئل: "لماذا؟" فأجاب: "إذا لم تكن اللغة سليمة، فما يقال ليس هو بالمقصود، فما يستحق الإنجاز لن ينجز، وإذا لم ينجز ما يستحق إنجازَه، فإن الأخلاق والفنون يحل بهما الانحطاط، وإذا ما انحطت الأخلاق والفنون فالعدالة ستتحرف، وإذا ما انحرفت العدالة، وقف الناس مضطربين لا حول ولا قوة لهم. ولهذا، يجب التخلي عن الاعتباط في القول، وهذا أمر يفوق في أهميته كل أمر آخر". The adversaries, Politics and the Press. Boston: Beacon.

(william L RIVERS للكاتب Press 1970, p.1) ترجمة النص لنجيب الشدادى، موقع جمعية الترجمة العربية وحوار الثقافات.

وقد ذكر ابن حزم الأندلسي (456/384 هـ)، في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام): "إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليها.. فإنما يقيد لغة الأمة قوة دولتها، وأما من تلفت دولتهم، وغلب عليهم عدوهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم، فمضمون منهم موت الخواطر، وربما كان ذلك سببا لذهاب لغتهم، وهذا موجود بالمشاهدة، ومعلوم بالعقل والضرورة..". (الإحكام 32/1).

إن اللغة لما امتازت به من قدرة على الاحتواء الفكري والمعرفي، فإنها تخرج عن طبيعتها الأدائية، وعن كونها مجرد وسيلة، إلى قدرتها على الإيحاء وتوليد الأفكار وصياغة التصورات. ولنا أن نتساءل مستهل معالجتنا للمسألة؛ هل أزمة اللغة العربية ذاتية أم عارضة؟ وأكبر ما يواجه اللغة من تحديات أنها تمتلك قيمة ترتبط بوجود الإنسان، والعدم حينها، قرين اهتزاز تلك القيمة عند الناطقين بها (ينظر عبد الكريم غلاب، من اللغة إلى الفكر، الرباط 1993)، فالأزمة تكمن حيث تتعاضد مساحة الارتياح بين الوجود والعدم.. والخطط المرصودة، رغم بعض جوانب الجدة فيها، إلا أنها قائمة على سوق رخوة وأساسات متحركة..

نقر أن عالمنا العربي يواجه منذ حقب عديدة أزمة لغة، وهي أزمة متعددة الأبعاد من حيث موضوعها وظروفها والمؤثرات الكامنة وراءها. وتتعدد المسألة بشكل أكبر إذا عرفنا أن مظاهرها لا تبدو في شكل أزمة لغة واحدة بل أزمة لغات في تداولاتها وتداخلاتها، أزمة عربية فصحي تصارع لتتصدر خطاب الرسميات ومجالس الخاصة، وأزمة أداءات لهجية إقليمية، تتداول فيما بينها - وباختلاف السياقات-، المقامات بين المطابقة والمخالفة للغة الجامعة عبر رقع بلادنا العربية الفسيحة، وفي ساحاتها الاجتماعية والفكرية. كما أنها أزمة بيئة لغوية يتهددها جور اللغات الأخرى وحيفها على العربية وأهلها، في جنابيتها التي تصل إلى حد الإقصاء لكل لسان أصيل، وثيق الصلة بإنسان هذه الأرض وحضاراته المتعاقبة. وقبل كل هذا أزمة تدبير وسياسة لهذه الأوضاع اللغوية الراهنة.

فأزمة اللغة التي نعالج هي محصلة أزمة تخلف حضاري، أو لنقل هي الظاهر من جبل الجليد في مساحات الركود الثقافي والانهياب القيمي التي تعانیه منظوماتنا ومؤسساتنا التي تمتلك زمام القاطرة، شخصها محمد يونس علي في دراسة له بقوله: "إن ازدهار اللغة نتاج طبيعي لازدهار

الثقافة والحضارة العلوم، كما أن تزعزع مكانة اللغة مرتبط بالانحطاط الثقافي والحضاري والعلمي، وسواء أنظرنا إلى اللغة من زاوية الاستخدام، أم التدريس، أم البحث، أم التخطيط، فإنه من المعقول القول إنها في أزمة، وإن التخلف العام الذي نعاني منه مسؤول عن هذه الأزمة، ففي مجال الاستخدام لاشك أن الجهل، والأمية مسؤولان عن انتشار العامية، كما أن الروح الانهزامية، وهيمنة اللغات الاستعمارية مسؤولان عن زحزة مكانة العربية لصالح الإنجليزية والفرنسية، وفي مجال التدريس، والبحث والتخطيط نجد أن اللامبالاة وغياب المنهجية وعدم وجود آليات التراكم المعرفي، ما هي إلا بعض الأسباب التي أدت إلى انحطاط مكانة العربية.. " (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 17 ، ع 29، ص 661).

وهي أزمة يزيدها ضغطاً على إبالة أن يتعاورها نقيضان، خصم لدود يكر بها ليرديها مهاري الفناء، ويطمح أن يبتزها عن مكونات الهوية ورافدا لتاريخ الأمجاد، وولي حميم، يلوکها بغير وجه حق ويبيدها عن تأدية الواجب بدعوى قصورها عن لحاق ركب الحضارة المتسارع، فيحصرها في زوايا ضيقة المجالات، محدودة الحيل والإمكانات. والحاصل أنها مركب أزمت تتشابك فيها الخيوط وتتداخل، وهجين من عوائد مُقعدة، وعلائق مُلبسة، لتتعقد المسألة اللغوية أكثر إذ عُدنا المصلح الخبير الملهم، أو تأخر جهده فتعثر أو أخر..

نستعير هنا ما قرره عبد الله إبراهيم في معالجته لراهن الثقافة العربية في العصر الحديث، في كتابه (الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة)، فقد تأرجحت نخبها بين ثقافتها مطابقة؛ تُقعدنا الأولى عن النهوض بحكم ارتباطها المعنوي بظروف غير ظروفنا وسياقات غير سياقاتنا، كانت في زمان غابر حلولاً مبدعة، غير أنها في زماننا لا تصلح معها الحرفية الظاهرية المطلقة. وتطير بنا نخب ثقافة المطابقة الثانية، على أجنحة غربية أو شرقية مفلسة في فلسفاتنا ورؤاها وخلفياتها الإيديولوجية، حتى لا نعرف أين القرار.. وإجمالاً ثمة سببان رئيسان يسهمان في إرساء هذا الوضع وتمكينه.

الأول: سطحية الوعي الثقافي وتلاشيه أحيانا عن التصور الشمولي لمدى القيمة الحضارية للغة، واقتصار النخبة فضلاً عن العامة على اعتبار اللغة مجرد أداة تواصل وحكي، يغني الركيك المسترسل منها عن الفصيح المعرب، ما دامت تحقق غرض الإفهام داخل الجماعة اللغوية المحدودة مجالاً وعرقاً.

والثاني: اهتزاز الرؤية لصورة الغرب المتألق ببهرج صناعاته وزيف طباعه، وغواية مناهجه بكل ما تحمله من شحنات عصرنة وتغريب مؤلمة في كثير من الأحيان، بل قاتلة، والتسليم المطلق لكل وافد مادي أو فكري من منجزاته، دونما تحقق شرط الندية في تبادل الثقافات والمنتجات بين الأمم والحضارات. وأمام هذه الانهزامية، يحدث ما هو أخطر، كما عبر عنه مالك بن نبي: أن مركب النقص الذي يعتري الفرد المسلم عندما يواجه المصاعب التي تحيط بحياته الاجتماعية اليوم يدفعه غالبا إلى أن يعزو هذه الصعوبات إلى طبيعة المشكلات عوضا عن أن يعزوها أولا إلى نفسه من الناحية العقلية في إدراكه هذه المشكلات، ومن الناحية الأخلاقية في سلوكه إزاءها.

2 - أبعاد مغيبّة في زحمة غمار الأزمة:

قبل معالجة الأزمة اللغوية في البلاد العربية يتعيّن علينا معالجة المشكلة الأعم وهي مشكلة الثقافة بمختلف تجلياتها، لأن دراسة اللغة بمعزل عن امتدادات الثقافة وتنازع مكوناتها بين النخب المفكرة؛ التي تمسك الأزمّة من جهة، وعامة مجتمعاتنا من جهة أخرى؛ قد ينفع الدارس اللغوي في مخابر اللغة حين يعالجها كنظام مستقل في أنيته أو في تطوره التاريخي، إلا أنه في غالب الأحيان لا يمكّننا من تحصيل المعرفة البناءة والمتفاعلة مع المجالات المعرفية الإنسانية العديدة الأخرى، ثم إنه يعزل الفعل اللغوي البشري عن كينونته الحضارية.

عالج مالك بن نبي في "مشكلة الثقافة" مسألة في غاية الخطورة، تلبّست بالنخبة في تناولها للراهن، وهي مسألة الحرفية في قضايا الثقافة ومعالجة الأزمات (مشكلة الثقافة، دار الفكر 2009، ص 75 وما بعدها)، وهو أمر ناتج عن العوائد التي أطرت حركتها، فثلثتها عن الإيجابية في القول والعمل، حرفية تجسدت في سطحية الرؤية وهلامية المعالم، ولعل أكثر ما يميز سجلات النخبة في بدايات النهضة الحديثة، هو قشور السطو على المسميات.. عبر عنه البشير الإبراهيمي بالظلم في توصيفه لظاهرة جنائيات أهل النظر على قضايا المجتمعات العربية، في مقال شهير له "الكلمات المظلومة"، فهي مصطلحات ومسميات وأوضاع نظلمها نحن مرتين؛ مرة بنقص الوعي التام بها والتباس الرؤية حولها، ومرة أخرى بسوء معالجتها والعجلة في طرقها، فيتناولها أحد شخصين؛ قليل الحيلة خائته فروج الأصابع عن الإلمام بكل مكوناتها، أو رجل السلطة المشبع بالإيديولوجيا، يجرّ مبضعه فيها على غير هدى..

تتجلى صور الصراع اللغوي أحيانا في شكل جراءة وسفه من قبل بعض المتناولين لأوضاع اللغة في البلاد العربية، ولا يخفى على أحد الهجوم المستمر منذ أواخر القرن التاسع عشر على

اللغة العربية، ونعتها بأفصح النعوت، أهونها أنها لغة ميتة والواجب إكرامها بالدفن، وقد كان (سعيد عقل) الشاعر اللبناني، يروج لفكرة أن اللغة العربية ماتت وانتهت ولذلك لا بدّ أن نلجأ في تعبيرنا إلى اللغة العامية وهي اللغة الحية، وقد سمي اللهجة كيفما كان وضعها لغة، وقرر أن نلجأ إليها للتعبير بديلاً عن عربية الحضارة المشرف أهلها على الموت!

إن اللغة حيوية بطبعها بما تحمله من بعد اجتماعي، لذا فهي معترك صراع وساحة تجاذبات. كما أنها بمثابة قيمة العملة في بورصة الحضارات، ينقل صاحب كتاب اللغة والاقتصاد بعضاً من ولع فلاسفة أوروبا وأدبائها بمسألة العناية باللغة القومية، ورفع مكانتها ضمن المنظومات البشرية، فينقل كلام الفيلسوف الألماني يوهان جورج هامان (1761) عن الارتباط الوثيق بين النقود أو العملة واللغة؛ قال: "النقود واللغة موضوعان يتسم البحث فيهما بدرجة من العمق والتجريد توازي عمومية استعمالهما. وهما مرتبطان أحدهما بالآخر بشكل أقوى مما هو متصور، ونظرية أحدهما تفسر نظرية الآخر، ويبدو أنهما يقومان على أسس مشتركة. فثروة المعرفة الإنسانية كلها تقوم على تبادل الكلمات.. ومن ناحية أخرى فإن كل كنوز الحياة المدنية والاجتماعية ترتبط بالنقود بوصفها معيارها العام وأن الفصاحة في العصور القديمة كانت مهمة لأمر الدولة مثلما كانت الأمور المالية في عصره" (اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، 2000، ص 9).

وقبله في العام 1557 كتب السير جون تشيك، وهو رجل كلاسيكيات، كتب عن الإنجليزية: "يجب أن تكتب لغتنا نظيفة ونقية، وألا تخلط وتشوه بالاقتراض من لغات أخرى" ليقرر كنتيجة حتمية لمآل اللغات العقيمة: "وإن لم ننشغل بتوليد الألفاظ، وظللنا نقترض ولا ندفع، فإن اللغة ستكون مجبرة على الإفلاس" (اللغة والاقتصاد، ص 314). وطالما لم يعد في الإمكان إحاطة الهويات الضيقة بسياج من التواصل في عالم اليوم بخاصة، فإن أقل الواجب المتعين علينا في سوق اللغات، هو معالجة أوضاع العربية من منطلق القيم التي لا تنفك تحملها..

3 - اللغة العربية وبواكير الصراع اللغوي في صدر الحضارة العربية الإسلامية:

في النفس البشرية نزعة نحو الجنوح إلى السيطرة على الآخر واحتوائه، والتنميط الذي هو تجلّ لمفهوم العولمة؛ ظاهرة قديمة قدم تشكل المجتمعات البشرية الأولى في التاريخ الإنساني، تنميط يسعى فيه الغالب إلى الهيمنة وفرض التصورات، على مستويات أنماط الحضارة وسلوكيات

الناس وألسنتهم وعاداتهم وكل ما يمكن أن يكون مُشكلاً للثقافة وصانعا لهوية مخصوصة. وليس العرب قديما ببذع من غيرهم في التأثير والتأثر بغيرهم. فلا عجب أن نجدهم قد عالجوا بكثير من الحكمة والروية المسألة اللغوية منذ بواكير تشكل الحضارة العربية الإسلامية.

ثم إنه ما من أمة على هذه البسيطة، إلا وتعدّد اللغات فيها ظاهرة قائمة لا فكاك منها، على سبيل تحسن أم توظيفه قوة ومَنعة وعنصر تفوق وسؤدد، كما كان حال الأسلاف، ونفشل نحن، أبناء هذه الحضارة المتعثرة، فنعدّه ضعفا وهنات، ليس وراءها إلا العثرات والنكبات. والتعدد اللساني أمر قائم بل مطلوب، ولكن دون أن يطغى على اللغة الأم في بعدها الرسمي الوطني. وثمة سنة جارية وقدر محتوم لصيق بحركية الشعوب ومقتضيات تعارفها وتجاورها، أنه ليس من لغة إلا والحيف عليها من جاراتها ثابت الوقوع، كما أن تغيّر أوضاع اللغة واهتزاز أبنيتها وتراكيبها لا محيد عنه أمام سلطان الزمان وسنة التغيير والحؤول.

وقد تفتّن علماءنا لهذه المسألة قديما، يشير ابن منظور في معرض البيان لدواعي تأليفه "لسان العرب"؛ يقول: "فإنني لم أقصد سوى أصول هذه اللغة النبوية وضبط فضلها، وإذ عليها مدار أحكام الكتاب العزيز والسنة النبوية، ولأن العالم بغوامضها يعلم ما توافق فيه النية اللسان، ويخالف فيه اللسان النية، وذلك لما رأيت قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتى لقد أصبح اللحن في الكلام يعد لحنا مردودا، وصار النطق بالعربية من المعاييب معدودا.. فجمعت هذا الكتاب، وصنعتة كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون، وسميته لسان العرب". (لسان العرب، ابن منظور، ج 1 / ص 8)

فابن منظور - كغيره - يُقرُّ بفكرة التغيير الذي يقتحم مجالات التعبير في السنة الناطقين، ولذلك جاءت الأسس المعيارية اعتراضا على ذلك التحول وسدا منيعا يحفظ الألسن. وكان جهد أولئك الجهابذ ضمن سياق الذب عن حمى العربية، قواما للهوية وعنوانا الحضارة. والنحو في تاريخ العربية، وإن كان قائماً على محاولة تنظيم اللغة بعقلنة أبنيتها الداخلية، فإنه لم يكن يرتسم لنفسه غائية الكشف العلمي المجرد لأسرار الظاهرة اللغوية، بقدر ما كان امتثالاً لاقتضاءات خارجية عن اللغة دعت إلى التحكم في نزوعها الطبيعي نحو التغيير والتبدل، لذلك قام النحو - لا منظماً للغة أساساً - وإنما كابحا لجموح التفاعل بين المؤسسة اللغوية وناموس الزمن الطبيعي، فحافظ تنظيم اللغة في تاريخ الحضارة العربية هو عقائدي حضاري. لذا فإن جهابذة العربية منذ باكورة نتاجاتهم الفكرية لهذه المسألة، انبروا يصوغون قواعد النحو العربي سبيلاً لترسيخ حصانة

اللسان العربي، فلا يشوبه - كما شاب غيره - اللحن أو الضلال، بل إن "قيام علوم اللغة والنحو منها بخاصة، ليس إلا إقراراً بسلطة الزمن على اللغة، وفي تاريخ الحضارة العربية كل الدلائل على أن النحو قد نشأ انطلاقاً من وعي بحتمية التغير الطارئ على الظاهرة اللغوية، وهذا التغير متجذر في طبع الظاهرة، غير أن حركته كانت من التباطؤ بحيث خفيت على الحس الفردي والجماعي مثلما تخفى بعض الكائنات على العين المجردة، فلما ظهرت عوامل الضغط الحضاري بعيد الإسلام، تسارعت حركة التغير، فأصبحت بادية للحس، ولم يعد كشفها رهين التحقيق المجهري، فطفت عندئذ حساسية الوعي بقانون التغير الحيوي في المؤسسة اللغوية على سطح الأبنية العلوية المنظمة للمجتمع" (التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، 1986، ص 93).

حول القضية في شموليتها ألسنَ البشر جميعاً، يتساءل لويس جان كالفي عالم اللسانيات الاجتماعية حول المدى الذي يتاح للسان في التخطيط للغة وإصلاح أوضاعها أو تعديلها، فيقرر أن فكرة التخطيط اللغوي تقتضي ثلاثة أمور؛ خصيصتين لغويتين وقدرة إنسانية على الفعل: تقتضي خصيصة أولى هي أن اللغة متغيرة، وهذا مما لا جدال فيه، فتاريخ اللغات اضر لإثبات ذلك. وتقتضي خصيصة ثانية هي أن العلاقات بين اللغات قابلة للتغيير، ولدينا أدلة عديدة على صحة هذه الفرضية أيضاً. ويضيف: ولكنها تفترض خصوصاً أن الإنسان قادر على التدخل في هاتين المسألتين السابقتين، وهو عكس ما كان مضمراً في الخطاب اللساني عند علماء اللسانيات الأوروبية الحديثة في تناولهم العلمي للمسألة اللغوية. (حرب اللغات والسياسات اللغوية، لويس جان كالفي، المنظمة العربية للترجمة، 2008، ترجمة: حسن حمزة، ص 93).

يمكن أن نأنس إلى القول بأن أكثر سعي علماء العربية في صدر العربية الإسلامية إنما كان نحواً من هذا التدخل في شكل عمل إصلاحي كان على رأس أولوياته تجنب القرآن الكريم لطخات اللحن، مما شكل في الآن ذاته هدفاً استراتيجياً ببعيد سياسي لا يقل أهمية في سلم اهتمامات المجتمع الناشئ، ذلك أن اللغة العربية يومئذ إضافة إلى «كونها لغة القرآن، هي لغة الدولة والحياة المشتركة أيضاً، وهي اللغة التي يُعرفُ بها العربي لدى الأمم الأخرى" (الأصول، تمام حسان، عالم الكتب، 2000، ص 110)، كما تعد الوعاء الحضاري لحضارة الأمة، والخيط التي ينظم حبات منظومتها الثقافية، ويحول دون انفراط عقدها بفعل اختلاط العرب بغيرهم من الجنسيات والأقوام، توازياً مع حركة الفتوح واتساع مداها، ونظراً إلى اعتبار التعدد اللغوي عامل ضعف، ما لم يؤطر حركيته أهل النظر من ساسة ولغويين. وأن كسر النظام اللغوي واختراقه كفيل بأن يشرذم الأمة ويمزق

وحدتها، إذا لم تصنع لنفسها كياناً لغوياً ورافداً وحدوياً يمثل اللغة الرسمية للدولة ويحدد هويتها، في غير إقصاء أو تزييف للأوضاع الألسنية المتداولة يومئذ .

4 - أزمة اللغة ليست لغوية فحسب:

أزمة اللغة بادية مظاهرها في ساحات مختلفة، بل حيثما ثمة حياة بشرية؛ في الأسرة والسوق والمدرسة والإعلام وتخوم الصراعات و على القلاع القائمة أو التي اندرست على ثغور الممالك والدول.. ويتأزم وضع اللغة أكثر حين يخوض في تدبير شؤونها غير المختصين فيها، ممن قل زادهم أو قصرت رؤاهم عن استيعاب ماهيتها ومكوناتها ومؤثرات الحضارة وتعاقب الأزمنة فيها، أو يوظفها - تعسفا - رجل السياسة والحكم المشبع بإيديولوجيا التفوق وعقدة الخصومات وآفة الانتقامات.. كتب كلود حجاج: "إن نجاح رجل الدولة في الإشراف على مسار اللغة في إحدى مراحلها الحاسمة، فإنه يضيف إلى سلطته سلطة أخرى، سلطة مجهولة فاعلة.. وكل سياسة لغوية إنما هي في خدمة السلطة، بقصد أو بغير قصد، لأنها تعزز واحد من أبرز القواعد إخلاصا لها.." (إنسان الكلام، نقلا عن: حرب اللغات، لويس جان كالفلي، 2008، ص 390).

من أمثلة ما سبق أن عولجت المسألة اللغوية في كثير من البلاد العربية وفق رؤية غير علمية، تجنح لعقدة الإيديولوجيات القاصرة، وتمثيلا لتلك المعالجة، أسوق قولاً لمهتم ضليع بأوضاع اللغات في الجزائر ما بعد الاستعمار وسياقات التنزاع والخصومات التي دارت حولها، يقول عبد الله شريط: "إن التعريب عندنا ظل سنوات طويلة محل نقاش بين طرفين لا يفهم أحدهما الآخر، فكان شبيهاً بنقاش الصم البكم الذي لا يسمع بعضهم البعض، وكل واحد يرد على الآخر بما يتوهم من أفكار أو يظن، بحججهم العاطفية في الغالب لدى الطرفين"، فمعالجة الأزمة لم تكن وفق منحى أكاديمي تطبخ فيه الأفكار في مخابر هادئة، ولم تتناولها حلقات النقاش الجامعي في ملتقيات غايتها المعرفة العلمية، وإنما صار سجالاتا عقيما، ترسو فيه أفكار من كان لصيقا بالسلطة على غير بصيرة وتأمل، في حين يطفو زبده على صفحات الجرائد وعتبات المنابر.. ولم يُستغرب مع التمكين لجناح تخييب العربية، أن يناصب وزير في مرحلة السبعينيات - وهو مصطفى الأشرف - العداة صراحة للدعوة للتعريب وإحلال العربية مكانتها الريادية التي كفلها لها الدستور وميثاق الثورة المجيدة، ومنه ما نشره في مقال له (مشكلات في التربية والتعليم، ترجمة حنفي بن عيسى، مجلة الثقافة، ع41، الجزائر: 1981، ص14) بوصفه دعاة التعريب بحفاري القبور والبرجوازية المتخلفة والقانعين بالحثالة وذوي المعرفة التقريبية، وأن المتسرعين إلى التعريب تدفعهم "الرغبة المكبوتة في استكمال

شخصية الإنسان باستعمال لغته وهذه الأمنية هي التي جعلتهم يتخذون مواقف تتميز بالعجلة والاضطراب والارتجال". لقد كان طرح مصطفى الأشرف وجها من أوجه التناول الإيديولوجي على غير أسس علمية للمسألة اللغوية، وإن كان يزعم أنه ينافح عن تأصيل بنيان حضاري للدولة الحديثة بعيدا عن إكراهات اللغة المقدسة، "وأن الشعب تعلم الفرنسية كي يعوض ثقافته البائدة بثقافة أخرى، يتوصل إليها عن طريق لغة أجنبية... إذ العربية غير طبيعية وغير قادرة على نقل الأفكار وعلى توعية الجماهير" (المرجع السابق، ص 19).

وفي صورة الرد من قبل المثقف الذي لا يمتلك زمام الحكم، سعى نخبة من المثقفين من أمثال عبد الله شريط وعبد الله الركيبي في الذب عن قيمة اللغة واعتبارها مكونا حضاريا، أسهم في الخلاص من ربة المستعمر الذي عاث فسادا ردحا من الزمان في عقول الناس وأهوائهم.. (ينظر عبد الله الركيبي: الفرانكفونية مشرقا ومغربا، دار الأمة، الجزائر).

مثال آخر لأزمة أوضاعنا اللغوية وترديها، علا فيه صوت كل طرح، وخفت صوت الرؤية الأكاديمية المنهجية، إنه أزمة اللغة الأمازيغية وتنازع المتناولين لها بين إيديولوجيا العرق وفكرة الإقصاء ومطب السقوط في تخريجات المستشرقين لأصول اللسان الأمازيغي وجذوره الحضارية، والتلبيس على تكامله واللسان العربي في تحقيق نموذج فريد من الوحدة الدينية واللغوية على مدار قرون مديدة، قبل السقوط في أزمة التخلف الشاملة. لم يكن هذا بمعزل عن سياق استعماري وظف فيه الغرب المستعمر كل إمكاناته المعرفية منها بالخصوص في تشريح العوالم المستضعفة، بغية الكشف عن الأساس المفاهيمي لها، في هذا الصدد يذكر مالك بن نبي في كتابه (فكرة كمنويلث إسلامي، ص 55)، يقول: "إن الاستعمار يعرف كل التفاصيل عن ضعف أساسنا المفاهيمي، وأنه يدرس أرض المعركة قبل خوضها، ويتعرف في مختبراته على نفسيتنا وأفكارنا وطموحاتنا، ثم هو على معرفة بالفكرة وقيمتها الرياضية، وحدود هذه القيمة، ويقوم بتطبيق كل قواعد الحساب الأولي للتبديل من قيمتها بالزيادة والنقص، حسب متطلبات الطرف والواقع، وحسب البطاقات النفسية التي توجه محاولاته، وهو يرتكز في ذلك على القيمة الصلبة للفكرة، وعلى قواعد علم ردود الأفعال البافلوفي".

لقد كان هذا التوصيف مطبقا بحذافيره في خلق أزمة اللغة في البلاد العربية، وإدارتها وفق النزعة الاستعمارية التدميرية لقيم الآخر، والقائمة على الأسس الفلسفية والفكرية للمركزية الغربية. ينظر في معالم خلق الأزمات اللغوية واستغلالها لمصلحة المستعمر عرض شامل مستفيض لعز

الدين المناصرة في كتابه الهويات والتعددية اللغوية، قراءات في ضوء النقد الثقافي المقارن، ط1، 2004، عمان). وكتاب: (معارك اللغة العربية) وأيضا كتاب لويس جاني كالفني: (حرب اللغات). وبكثير من التفصيل حول الوضع اللغوي بالجزائر: (خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية؛ عناصر من أجل مقارنة سوسيو لسانية للواقع الجزائري، ترجمة: محمد يحياتن)، وفي المغرب: (أزمة اللغة العربية في المغرب، عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010).

ونحن نرى كثيرا من التهاافت في معالجة أوضاع اللغة، نجد صورته في المغرب كما في كثير من البلاد العربية والمغربية منها بالخصوص، إذ يتضح أن المسألة اللغوية ظلت إشكالا يشغل النقاش العمومي على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان دون تتويجه بما يخدم الصالح العام للدول في شموليته واستقراره مكونات الواقع، وهو أمر يرجعه "أحمد عصيد" إلى عدم نجاعة السياسة المتبعة التي لم تقدم أية حلول فعلية لتدبير التنوع بعقلانية العصر و قيمه، بقدر ما سعت إلى التخطيط لتصفيته عن طريق تذويب مختلف العناصر التي تمثل شكلا لا رسميا للثقافة في بوتقة الإيديولوجيا الرسمية. و قد ترتب عن ذلك سنّ سياسة مفارقة للواقع تبعا لنموذج الدولة الوطنية المركزية الذي تمّ تبنيه و المراهنة عليه في الوحدة و التوحيد، مما نتج عنه حتما ما يمكن نعته (بتغييب الحاضر واستحضار الغائب)، سواء في الدستور الذي لم يكن ينصّ على وجود لغة غير العربية، أو في التعليم المعربّ الذي أضعف تعلم اللغات الأجنبية وخلق الكثير من العقد تجاه الأمازيغية دون التمكين من إجادة العربية. و قد نتج عن ذلك قلق هوياتي و تلغثم لساني أظهر المغاربة بمظهر الشعب الذي لا يتقن أية لغة بالتحديد، كما تمخضت عن ذلك القلق اللغوي خطابات التعريب و التمزيع و الفرنسية ثم أخيرا الدعوة إلى الإنجليزية و إلى استعمال الدارجة، و من المعلوم أن وراء الأطروحات اللغوية خيارات إيديولوجية و رهانات طبقية و أحيانا مشاعر انتماء هوياتية لا تخفى.. (الجذور الفكرية لإيديولوجيا التعريب المطلق، نشر في موقع هسبريس يوم 07-11-2008).

فالأزمة اللغوية ليست نتيجة للتعدد والتنوع اللغويين، وإنما هي نتيجة لنوع من التدبير اللغوي السلبي. إذ التعدد أو التنوع معطى لغوي يوجد في أكثر بلاد الدنيا، ونحن قلما نجد بلدا أحادي اللغة أو بدون لهجات. فالمرجو هو معالجة اللغة بشكل إيجابي، يستوعب التعدد والتنوع، ويوظفهما لتحقيق التنمية والتقدم، وليس التدبير الذي يستهدف إحدى اللغات بتبخيسها أو الحطّ من قيمتها أو

تقليص وظائفها، أو على العكس من ذلك تخويلها وظائف قد لا تكون مؤهلة لتأديتها. والحصيلة تخلف آخر ينوء بحمله ركب الحضارة المتعثر أصلاً في دروب العقبات الكؤود.

إن أزمنا تتلخص في كوننا لا نتبنى المفهوم السائد للثقافة في مضمونه الحضاري، أي أننا نعيش في فوضى فكرية تنعكس على واقعنا في مظاهر واضحة للعيان؛ تردّد في مجابهة المشاكل، سلبية في الأفكار، ارتجالاً في الحلول، تعفن في الإدارة، تكدس في الأجهزة، تناقض بين الواقع والنظريات. وواضح أن اللغة هي أيضاً لا تنجو من آثار هذا التخلف الثقافي بل إنها تعاني رواسب الأزمة بوجه عام، لأنها أول مؤسسة وطنية تعكس هذه الفوضى والبلبلة في كل مجتمع من المجتمعات. (مجلة دعوة الحق، الرباط، العدد 56).

5 - الإكراهات التي تعرض لوصفي الخطط اللغوية:

العلاقة بين المثقف والسلطة منذ عصور الركود الحضاري، تقوم في كثير من الأحيان على ثنائية ضدية، طرفها الأول السلطة بمفهومها التنفيذي والإجرائي وما تحمله من معاني التفوق وصناعة القرار، وطرفها الثاني المثقف الذي يتعرض لجملة إكراهات تروم تقويض مرجعيته الفكرية.. والنتيجة: اضطراب القيم الحضارية التي تُبنى عليها المجتمعات وتقوم على سوقها الحضارات، والتي يفترض أن تميز بخصوصياتها حدود غيريتها. ومن ثم وجب الحديث في واقعنا اليوم عن سلطة المثقف، ومدى نفاذها وتقاطعها مع مكونات المجتمع. نقول هذا ونحن نستحضر صوراً من الماضي كانت فيه النخبة المثقفة - حتى في عصور الضعف- تتماهى في كتلة واحدة متعددة الأوجه والمجالات، وتتصافر عطاءاتها الفكرية لترسو على دور ريادي يؤطر حركية الثقافة وتوجهات المجتمع، مما كان يشكل مرجعيات فكرية منظمة لها سلطتها - وإن كانت معنوية - على الآخرين، حكاماً ومحكومين. (ينظر في الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة لعبد الله إبراهيم، 1999، ص 220).

هذا هو المأمول، لكن تغييب الرؤية الشمولية في معالج الأوضاع الثقافية واللغوية منها بالخصوص، أسفر عن معالجة سطحية لا تزيد عن ملامسة المشكلات وتوصيف مبتور لأدوائها، دون سبر أغوارها في جميع أبعاد الأزمة التي أورثت تكلسا في المفاصل المحركة؛ يقول مالك بن نبي: " دأب العالم الإسلامي في محاولاته الإصلاحية على أن يتعاطى هنا حبة ضد الجهل، ويأخذ

هناك قرصا ضد الاستعمار، وفي مكان قصي يتناول عقارا كي يشفى من الفقر؛ فهو يبني هنا مدرسة، ويطلب هناك باستقلاله، وينشئ في بقعة قاصية مصنع، ولكننا حين نبحث حالته عن كتب لن نلمح شبح البرء، أي أننا لن نجد حضارة. " (شروط النهضة، ص 46).

إنه بقدر ما يكون للمثقف سلطة، ولو على مستوى صياغة الخطط وتنفيذ البرامج ومتابعتها وتقييمها، فإن هذا كله يعد مؤشرا على مدى قوة منظومة القيم في المجتمع. ضمن سياقات تقرّ سلفا بأن لا مندوحة لمشاريع النهوض الحضاري من تضافر جهود النخب السياسية والدينية والفكرية وغيرها، لأجل إرساء دور ريادي على بيئة ومنهاج..

وحين تتقلب الموازين فبسبب من اختلال بناء الهوية الذاتية للأمة، وتشتتها بأيدي النخبة فيها من أبنائها، إلى درجة نشك معها في تلبسنا في كثير من محطاتنا الحديثة، بحالة الأنوميا (Anomia)، وهو شكل من أشكال فقدان الذاكرة، واللامعيارية على المستوى النفسي الذي يؤدي بالإنسان إلى نسيان هويته الخاصة، وهو مفهوم وظفه في العلوم الاجتماعية دوركهايم، ليدل على حالة من غياب المعايير أو ضعفها، تمس النسق القيمي بين مجموعة أو أكثر داخل المجتمع. (اللغة والهوية، جون جوزيف، 2007، ص 2).

6 - المنظومة التربوية وتأسيس الوعي بأزمة اللغة:

غير خاف أن التعليم أكد أدوات تحقق الهوية و ثبات الشخصية المتميزة للأفراد والجماعات، ومما استقر في عرف العقلاء أن التربية هي فن صناعة الرجال، ولخطورة الدور المنوط بالمدرسة، باعتبارها الميدان الذي تتجلى فيه آثار المنظومة التربوية، فإن الدول الواعية على اختلاف نظمها السياسية، تتعهد شؤون التعليم - تنظيرا وتطبيقا وتقويما- على أتم وجه.

يحسن بنا بهذا الاعتبار، ونحن نعالج راهن أزمة اللغة العربية، أن نستوقف المنظومة التعليمية التي نحن بعض مكوناتها، لنبحث من خلال ما يمكن رصده من هنات، سبل بعث ما نيطت به مهامنا في تكوين الناشئة من أبنائنا في مستوى العناية بلغتهم، وتمكينها في عقولهم وألسنتهم وطرائق تفكيرهم، وما الخطاب السليم الذي يُلهم المعلم والمتعلم -على حد السواء- المقدرة على صناعة الحضارة في مستويي الفكر والممارسة، بُغية الوصول إلى مجتمع المعرفة المنشود، الذي يبني حضارة أصيلة على بصيرة وثبات وجميل صبر وروية.

لقد عُنيَت الفلسفات التربوية الحديثة بعلاقة المدرسة والمنظومة التربوية بالتغير الثقافي في الجماعة، ومن المشاهد تاريخياً أن القوميات المقهورة كانت دائماً تعتمد في كفاحها من أجل استرجاع مقومات شخصيتها على التربية وتوظيف المناهج التعليمية في درء ما كرسته الممارسات العدائية للعدو المستعمر، ومجابهة الخطط التهديمية للخصم المتربص، التي لم تُخف هي الأخرى الدور الخطير للتعليم في إحكام القيد على الأمم المستضعفة وبث فيروسات الهزيمة في أوصالها، ومن صور ممارسته من قبل المدرسة الاستعمارية، أن كانت أولى توصيات قادة الاحتلال في باريس لجيشهم الزاحف على الجزائر، قولهم: "علموا لغتنا وانشروها حتى تُحكَم الجزائر، فإذا حكمت لغتنا الجزائر فقد حكمناها حقيقة" (التعليم القومي والشخصية الوطنية لتركي رابح، الشركة الوطنية للنشر، 1975، ص 49).

يقول الإبراهيمي عليه رحمة الله في معرض نقضه لقرارات الإدارة الاستعمارية المجحفة في تصور طبيعة التعليم العربي لمن كانت تسميهم الأهالي: "غاية الغايات من التربية؛ هي توحيدُ النشء الجديد في أفكاره ومشاربه، وضبطُ نوازعه المضطربة، وتصحيحُ نظراته إلى الحياة، ونقله من ذلك المضطرب الفكري الضيق الذي وضعه فيه مجتمعه، إلى مضطرب أوسع منه دائرة وأرحب منه أفقا وأصح أساسا، فإذا م ذلك وانتهى إلى مده، طمعنا أن تُخرج لنا المدرسة جيلا متلائم الأذواق، مُتَّحد المشارب، مضبوط النزعات، ينظر إلى الحياة— كما هي — نظرة واحدة، ويسعى إلى طلبها بإرادة مُتَّحدة، ويعمل لمصلحة الدين والوطن بقوة واحدة، في اتجاه واحد". وذهب إلى أبعد من هذا، حين طالب المتسلطين من أرباب السياسة في الإدارة الفرنسية بتعليم صحيح في أسسه، سليم في منهجه، يكون فيه الأمر لأهله، وعلى وفاق ما استقر في ماضيهم من مكونات حضارتهم التي عُيبت، فقال: "والأمة تريد تعليما عربيا يساير العصر وقوته ونظامه، لا تعليما يحمل جراثيم الفناء وتحمله نذر الموت. والأمة تريد تعليما عربيا عليه طابعها، وفيه أثرٌ يديها، وله ما لها من روح، وعليه ما عليها من سمات" (أثار البشير الإبراهيمي، 1997، (283/3).

إن السياسات التعليمية هي من تصوغ تصورات الأفراد والمجتمعات، وبما تحمله من صفة الإلزام، في الزمن الحديث، فإنها تؤسس لوعي حضاري مؤصَّل، تتحدد من خلاله معالم إنسان المعرفة المنشود، الذي تُشرب روحه كما عقله، بالفناعات السليمة والتصورات الصحيحة.

ولعل أكثر ما ينبغي التنبيه إليه مما يعيقنا اليوم، أن منظومتنا التربوية تعاني أكثر ما تعاني من التباس الرؤى حول العلاقة بين أركان العملية التعليمية؛ المعلم والمتعلم وما يجب أن نعلم أو

نتعلم، وتهافت التصورات حولها من قبل المخططين لها، وهو أمر لا أدلّ عليه من اضطراب خطط الإصلاح وعدم نضجها والعجلة في صياغتها وقلة الصبر على تنفيذها في أكثر البلاد العربية، حتى لكانها مشاريع أفراد وأشخاص لا مشاريع مؤسسات وهيئات.. ثم إن نجاحها يرتبط في أقلّ الواجب المتعيّن، في الانسجام والتوافق بين أنماط الصلة بين أطرافها، ومدى تمثّلنا للقيم المرجوّ تحصيلها من خلالها. فهي ليست مجرد عملية تلقين لمعارف مجردة، يكون فيها المتلقي وعاءً لها، دون هضمها واستيعابها - تصورا وممارسة-، بل جهد متكامل تتقاطع من خلاله دوائر كل المجالات التي تكون الحضارة الأصيلة والثقافة البانية. وهو شأنٌ أحوج ما تكون إليه ناشئتنا في مستويات تعليمية اللغة العربية، قصد إكساب المتلقي الاستعمال السوي لها، وليس إلا هذا إلا الغاية الأساس التي وُجدت لأجلها علوم العربية وفنونها أولّ مرة. ومن هنا لنا أن نتساءل؛ إلى أي مدى يمكن للأداء التربوي التعليمي أن ينجز ما أنجزته المؤسسة التعليمية في القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية قديما؟ والتي أزرتها سلبية أداء أفرادها، باعتبار أن المناهج الحديثة التي تتراوح مؤسساتنا التربوية على انتحاء أدواتها الإجرائية، لم تغط ما كانت تقوم به مؤسسة المجتمع المتكامل على ذلك العهد، ولا حتى معشاره، وهو ما يؤكد أن البرامج المقترحة لم تجسد الدعوات المرفوعة لأجل إصلاح الأداء اللغوي.

يحسُن في هذا المقام أن أشير إلى خلاصة حوار مع المفكر والمؤرخ أبو القاسم سعد الله في معرض توصيفه لأدواء المنظومة التربوية، والتشرذم الفكري المعيق لتشكّل الوعي السليم بأدوارها في عالم لا يسود فيه القوي لقوته، وإنما بتخلي المستضعف عن مقومات وجوده، (حديث صريح قي الفكر والثقافة واللغة والتاريخ مع الدكتور أبو القاسم سعد الله، مراد وزناجي، 2008 ص165). في توصيف لحالة الجزائر، وهو لا شك ينسحب على أكثر البلاد العربية، وهي تخط غمار الحداثة والتصنيع وتطوير المجتمعات، مع فارق بسيط في سياق التاريخ وجغرافية الصراع الحضاري؛ يقول: شهدت المنظومة التربوية عندنا تقلبات عديدة في وقت قصير، مما جعل الجيل الحاضر يعيش اضطرابا ذهنيا خطيرا، ربما جعله يشكك في هويته الوطنية وفي انتمائه، لقد خضعت المنظومة التربوية للسياسة وليس العكس. ربما كان هناك مخلصون أرادوا إصلاح ما أفسده الاستعمار في منظومتنا، ولكن النتيجة كانت باستمرار وقوع المنظومة بأيدي الإيديولوجيين، فيعطونها شحنة من أفكارهم الغربية عن على المجتمع الجزائري. وقد حدث هذا في إصلاح 1971 وإصلاح المدرسة الأساسية في 1980 وأخيرا في إصلاح 2002. إن أكبر فشل شهدته المنظومة التربوية عندنا أنها لم توحد المتعلمين الجزائريين، فإذا كان الاستعمار قد وحدنا بالجهل، فإن المنظومة التربوية قد فرقتنا بالعلم، فنحن شعب واحد ولكن فكره شتات.. ومن مظاهر الفشل عدم البت والالتزام باللغة

الوطنية، فنحن تارة نحاربها باللهاجات وتارة نحاربها بالفرنسية وتارة نحاربها بالعولمة.. والنتيجة أننا أخرجنا جيلا هجينا لا يتقن أي لغة ولا يحصل على علم متقدم.. ونحن الآن نسير نحو منحرج خطير وهو التعليم الخاص، الذي سيخلف لنا مجتمع النخب ومجتمع المتعلم العادي. والنخب هي التي ستقود البلاد بالتعاون مع الأجانب، بحكم لغتها الأجنبية ومعرفتها بالآخر، وتمكنها من المال وتفتحها على العصر. أما التعليم العام فسيبقى على مستواه من الجانب الكمي في عدد الجامعات وعدد المتخرجين حملة الشهادات غير المعترف بها إلا في الدوائر الرسمية عندنا إذا كانت هناك حاجة إلى أصحابها. فالتعليم عندنا للأسف لم يؤد دوره الإيجابي في تكوين المواطن المعترف بهويته..

إن مسألة بناء الوعي بمسألة اللغة في أذهان النشء من قبل المؤطرين للعملية التربوية، خطوة أساس لا حيدة عنها إذ نروم مجدا تكون في اللغة ترجمان الفكر وضلعا ركيزا في بناء الحضارة. وطالما أن الوعي البشري سيظل يعاني من شيء من الأسر، إن لم نحرسه بسياج من المناعة الفكرية الحيوية، فلكم هو حري بنا ونحن نعالج قضايانا التربوية المتعلقة على الخصوص بمسائل اللغة أن نُحسن تدبيرها والتخطيط للأكمل من وجوها، وسندرك مدى وطأة تلك المعاناة إذا عرفنا أن على الوعي نفسه أن يحرر ذاته من القيود التي صنعها، ولا يزال يصنعها؛ أي أن على هذا الوعي المنشود القيام بدور الحجر والنّحات في آن واحد. لأن أسر الوعي يعني ارتهان ذات الأمة كلها لدى قوى تكيد بنا ولا ترضى صلاح حال لنا فضلا عن رفعة أو سؤدد أو حسن مآل.

والوعي في معانيه البسيطة؛ الفهم وسلامة الإدراك، وكان علماء النفس في الماضي يعرفون الوعي بأنه شعور الكائن الحي بنفسه وما يحيط به، ومع تقدم العلم وتعدد المصطلحات والمفاهيم، أخذ مدلول الوعي ينحو نحو العمق والتفرع، ليدخل العديد من المجالات النفسية والاجتماعية والفكرية، وصار هناك كلام كثير عن تنمية الوعي وتجلياته، إلى جانب الحديث عن تشتته وانقساماته، وعلاقته بالخبرة والثقافة والنظام العقلي، كما كُثرت المجالات التي يضاف إليها الوعي، فهناك وعي الذات والوعي الاجتماعي والوعي السياسي، والوعي بالأمن اللغوي. وجلي أن الوعي محصلة عمليات ذهنية وشعورية معقدة، ومجرد التفكير وحده لا ينفرد بتشكيل الوعي، فهناك الحدس والخيال والأحاسيس والمشاعر والإرادة والضمير، وهناك القيم والمبادئ ومرتكزات الفطرة وحوادث الحياة والنظم الاجتماعية والظروف التي تكتنف حياة الأفراد والمجتمعات، هذا الخليط الهائل هو ما يتشكل بتفاعله مفهوم الوعي. (تجديد الوعي، عبد الكريم بكار، 2000، ص18).

ومن القضايا التي يتعين علينا أن نربي ناشئتنا عليها: أنه علينا التخلص من ثقل الانهزامية التي جثمت طويلاً على عقولنا، كنا تحت تأثيرها نعلق كثيراً مما تراكم من مشكلات في حياتنا الثقافية والتربوية والاقتصادية المعاصرة، على مشجب الاستعمار في نسخته الحديثة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مما لبس علينا رؤية العوالم الداخلية والمشكلات الذاتية التي أسهمت بطريقة أو بأخرى في اطمئناننا إلى حضارة الرجل الغربي، وأرسى بين ظهرانينا عقدة تفوق الآخر المهيمن.

وعودا على قضية ممارسة اللغة في منظومتنا التربوية وفي واقع الاستخدام اللغوي، والتي نجد فيها قليلاً من مظاهر الحضور العملي للأداء السليم، وبعداً كبيراً بينما يجب وما يكون. أبسطه أن النحو والإعراب الذي هو تاج العربية وحلية كلام أهلها ووشئيه، لا يجد له مكاناً إلا في زوايا ضيقة جداً، بين قلة من نجباء المتعلمين في الجامعات والمحاضر والحوزات، يتعاطونه على استحياء، في بحوثهم ورسائلهم. يصور فخر الدين قباوة منعكس هذا الأمر بقوله: "بل إن ما يسجل في وسائل الإعلام والنتائج الفني والعلمي، بعد تعلم العربية عشرين سنة، ودراستها خمس عشرة سنة، قد يكون فيها تخصص وانصراف كامل، لترى فيه كثيراً من الركاكة والفساد، في الصيغ والتركيب والرسم والدلالة والمقاصد، ولا أعالي إذا قلت، بعد ما شاهدته في مختلف البلاد العربية من جامعات ومعاهد ومؤسسات تعليمية: إن الرسائل العلمية التي تنتجها أيدي المتخصصين في علوم العربية، وعلم النحو خاصة، تنتشر فيها صور اللحن والإحالة في التعبير، وقل أن تجد ما صفاً وخلا وكان معافى من البلاء." (المهارات اللغوية وعروبة اللسان، فخر الدين قباوة، ص72).

وقد شكّا ابن خلدون في زمانه ما هو قريب من هذا، إذ كان شاهداً على بدايات الأزمة وتردي أوضاعنا الحضارية؛ فذكر في مقدمته ألواناً من عدم تمكن القريحة اللغوية في نفوس بعض المتعلمين؛ قال بعد تقريره الغاية من تعلم القواعد: "إن العلم بقوانين الإعراب هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل، ولذلك نجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين بتلك القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو لذي مودة، أو شكوى ظلامه أو قصد من قصوده، أخطأ فيها الصواب وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي." (المقدمة، ابن خلدون، طبعة شركة نهضة مصر، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ص1147).

كما قد شغلت هذه الحقيقة بال الكثيرين من علماء العربية ممن نفذت قرائحهم إلى ما وراء ظاهر النصوص وجماد الأطر، ومنهم محمد الخضر حسين؛ شيخ الأزهر، فما إن علا كعبه في

جامع الزيتونة، وهو يتلمس شعاع العلم، توجس عوزا في توظيف المعارف النظرية لعلوم النحو والبلاغة، وشكا همه إلى أساتذته وشيوخه بأبيات غاية في التبليغ، والتي هي ثمرة العلم وديدن النحاة والبلغاء مذ شغلهم انتحاء سمت الكلام العربي؛ قال:

بذلتكم في نفاق العلم وسعا	وذللتم طرائقه الصعابا
ولكن الخصاصة في فنون	تساورني المخافة أن نُعابا
أصاب صناعة الإنشا محل	وغاض معينها إلا سرايا
أفي علم البيان نغوص فهما	ونملا من جواهره الوطابا
وإن ركبت أناملنا يراعا	تعاصى أن يشقَّ به عُبابا

ومن نتائج ذلك أن معالم الصواب والخطأ تضيع حين يمارس المتعلمون اللغة التواصلية التي ينبغي أن تحقق الإفهام مع أمن اللبس، وهو داء فشا في السنة أكثر المتقنين، بل هو ظاهر في صفوف العلماء أيضاً وغالبية المدرسين وأساتذة الجامعات. وهي الحقيقة التي تدمي قلب الغيور على لغة القرآن، على ما يبدو -في ظاهرها- من هوان وبساطة. ولا أريد أن أطرح هذه الفكرة هنا من باب خطورة دعاوى العامية، أو هجوم الداعين لإبعاد العربية عن ميادين الحياة، بل من جهة اهتمام أهل العربية، نحن الغيورين عليها، هل لنا إلى تلافي آفة انتقاص اللغة من سبيل، أو لنقل بشكل آخر، كيف نكتسب مهارة أداء عربية، سليمة في أصواتها وصيغها وتراكيبها؟ ولاشك أنه سؤال كبير، وجوابه أكبر، ورغم أن مجال هذا البحث الموجز محدود، إلا أنني أريد الإشارة إلى وجوب تضمن الدراسات النظرية على فوائد عملية، تعنى بمشكلات اللغة التي يعاني أصحابها من سوء عشرتهم لها مرتين؛ الأولى حين نكابد سنين من أعمارنا ننفقها في تحصيلها، والثانية حين نعجز عن تأديتها حق الأداء. ويمكننا من خلال تتبع جهود القدامى في هذا الباب، منذ عهد أبي الأسود الدؤلي، الذين عُنوا بالهمّ ذاته الذي يعيننا، يمكننا بذلك استجلاء حلول لكثير من مشكلات تعلم العربية وتعليمها ضمن رؤية تمتح من معين زلال، لا يزيغ وارده، وفي سياق حضاري شمولي، لا يحقرن من لبنات المجد شيئا وإن صغر..

ومما يتعين إبعاده عن الذهن ابتداء في فضاءاتنا التربوية ومدارسنا بالخصوص، هو التساؤل عن جدوى تعلم مهارات الأداء اللغوي السليم، والحال أننا نفهم ما نقرأ ونسمع دون حاجة إلى علوم اللغة وتعقيدياتها، فعلام تكلفها إذا، وتجشم مشاقها. وهو تساؤل إن افترضنا براءته، لا يمت للنظام اللغوي بصلة ولا للميزان العقلي ولا حتى لواقع الاستعمال التداولي للغة.

لقد بسط القول كثير من أهل الاختصاص في تيسير علم النحو وتبسيط قواعد الإعراب، غير أن الزاوية التي يتعين أن نمنع النظر فيها، هي تقريرهم نمطين من القواعد، من حيث السطحية والإيغال أو من جهة البساطة والتعمق؛ يعكف عليهما مريدو العربية كلُّ بحسب نهمته منها، والدافع إليها، فتمتاز خلالها قواعد النحو العملية، التي تضم القواعد الأساسية للتعبير، ويحتاج إليها كل عربي أو مستعرب في شؤون حياته. وقواعد علمية تعنى بتاريخ صور التعبير، والخلافات المذهبية والقبلية والفردية، وما يتبعها من توجيه وتخريج وتأصيل وتفرع. وهذا التصور هو أكثر دندنة المصلحين لأوضاع اللغة، وما كانوا عليه، تكلم عنها الجاحظ قديماً، وعالجه ابن خلدون في مقدمته، وغيرها، ومفاده أن ما توصم به القواعد السليمة من تعقيد مرده إلى فرط الخوض في التقریعات التي لا قبل للفظن المنقطع بها، بله المبتدئ. وقد ارتضى نحو هذا التصور محمد الخضر حسين في معرض إنكاره على بعض الداعين لمراجعة أصل قوانين النحو، من أعضاء المجتمع اللغوي بالقاهرة، وبيّن أن أهل اللغة الغيورين على نظامها، لن يُعدموا أدوات يوسعون بها أداءاتهم، ويسايرون بها ما جد من شؤون معاشهم، دون هتك لستر قانون العربية؛ قال: "فإن أراد حضرة العضو المحترم من نبذ الأساليب القديمة، الأساليب التي يبحث عنها النحاة من حيث الصحة والفساد، كان التجرد من قيودها هدماً لكيان اللغة الفصحى، وإن أراء من الأساليب القديمة صور التراكيب التي يتفاوت فيها البلغاء بعد الاحتفاظ بالقوانين النحوية، فهذه يسوغ التجرد من قيودها، إن كان في التجرد منها تطوير للغة، لأنه لا يعود على الفصحى بضرر، وربما أكسبها قوة وشباباً". (دراسات في اللغة، محمد الحضر حسين، ص124، والنقل من رده على فريد بك أبو حديد). ويمكننا توظيف مثل هذه المسائل ونحن نعالج مسألة الوعي بالأزمة اللغوية إذ نزاول وظائفنا التربوية، فيزول من أذهان الغامطين العربية حقها، شبهة كون قواعدها قيوداً تكبل المتكلمين، وتشوش على المستمعين.

ومن الجوانب العملية التي أشار لها العلماء ما جاء عن حث ابن حزم كل طالب لملكة اللغة على الرجوع إلى الأمثال والشواهد والأشعار، فبدون الانغماس في النصوص الفصيحة لا يمكن امتلاك ناصية النحو الذي هو عمود اللغة، ولا يجدي حينها حفظ مئات القواعد التي وضعها العلماء. فالعملية التعليمية تقوم على مبدأ السماع الذي تكون محصلته بناء منوال لساني في ذهن المتعلم، يولد وفقه أمثلة الكلام. (النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي قراءة في نقدية في مرجعيات الخطاب اللساني وأبعاده المعرفية نعمان بوقرة، 2004).

وقد اتجه الجاحظ إلى بعث الأصالة العربية، وذلك بالاعتماد على التربية اللغوية، لكبير أثرها في تقويم اللسان وحكى نماذج من سير الأولين في ذلك: "وكانوا يُروون صبيانهم الأرجاز، ويعلمونهم المناقلات، ويأمرونهم برفع الصوت وتحقيق الإعراب، لأن ذلك يفتق اللهاة، ويفتح الجرم، واللسان إذا كثر تقليبه رقق ولان، وإذا أظلت إسكانه جسا وغلظ" (البيان والتبيين، 272/1). وهي المسائل التي يتعين عدم إغفالها في الدرس اللغوي بحثا وتنقيبا من جهة، ثم في الوظيفة التعليمية المتكاملة، باعتبارها في صميم النظام اللغوي من جهة أخرى.

ونحن ما لم نحسن تمكين المتعلمين / المتكلمين من الكفايات اللسانية، فإننا نتمكن من نقل المعرفة ثم توطئتها وفق الخصائص الحضارية الكبرى لأمتنا وبما تتمثله من قيم ثقافية، رأبا للصدع الحال بمنظوماتنا ودرءا لرياح الافتتان المُقعدة.

وفحص طبيعة الأشياء يُسلم إلى ما خلاصته أن المعارف الحضارية والتقنية معارف مشاعة بين الناس، يتداولونها، كلّ بقدر جهده من تحصيلها، ومكابدته في توطئتها، ولا لغة مالكة لها، بل يمكن لكل اللغات أن تستوعبها بصورة مثالية، وكل الأمم عبر تاريخ البشرية العريق وحاضرها المعيش، توطن المعارف وتقدمها لأبنائها في مدارسها وفق منظومة لها تميزها وخصوصيتها الثقافية، بإرادة مستقلة عن تجاذبات الخصوم، في غير نكران للموروث الإنساني أو تنكّر للماضي، حفاظا على هويتها من جهة، وعلى القدرات التعبيرية لسانها من جهة أخرى.

ونحن لن نكتسب تصورا سليما إلا إذا أعدنا تشكيل وعينا بالمسألة اللغوية في المنظومة التربوية وغيرها من القضايا، بعيدا عن معوقات الراهن وإرث الحقب العجاف التي عرفتها أمتنا في عصورها المتأخرة، والتي أنشأت سديما كثيفا تشابكت مكوناته وحجبت الرؤية السديدة للجيل من مشكلاتنا وحقيرها، ولكي نستبين السبيل الأقوم لفقه معالجة النوازل التي ألمّت بنا، ولا تزال..

مراجع البحث:

- آثار البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، 1997.
- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي
- أزمة اللغة العربية في المغرب، عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010
- الأصول، تمام حسان، عالم الكتب، 2000.
- تجديد الوعي، عبد الكريم بكار، دار القلم دمشق، ط 1، 2000
- التعليم القومي والشخصية الوطنية لتركي رابح، الشركة الوطنية للنشر، 1975.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، دار العربية للكتاب، ط 2، 1986.
- الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، عبد الله إبراهيم، المركز الثقافي العربي، 1999.

- الجزائريون والمسألة اللغوية؛ عناصر من أجل مقارنة سوسيو لسانية للواقع الجزائري، خولة طالب الإبراهيمي، ترجمة: محمد يحياتن.
- حديث صريح في الفكر والثقافة واللغة والتاريخ مع الدكتور أبو القاسم سعد الله، مراد وزناجي، منشورات الحبر 2008
- حرب اللغات والسياسات اللغوية، لويس جان كالفي، المنظمة العربية للترجمة، 2008، ترجمة حسن حمزة.
- دراسات في اللغة، محمد الخضر حسين، جمع وتحقيق علي رضا التونسي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1975.
- شروط النهضة، مالك بن نبي، دار الفكر، 2009.
- فكرة كمنويلث إسلامي، مالك بن نبي، دار الفكر، 2009.
- لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن منظور. تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 2003.
- اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، 2000.
- اللغة والهوية، جون جوزيف، ترجمة عبد النور خراقي، عالم المعرفة، 2007،
- مجلة الثقافة، ع41، الجزائر: 1981.
- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 17 ، ع 29، ص (661).
- مشكلة الثقافة، دار الفكر 2009
- المقدمة، ابن خلدون، طبعة شركة نهضة مصر، تحقيق علي عبد الواحد وافي
- من اللغة إلى الفكر، عبد الكريم غلاب، الرباط 1993
- المهارات اللغوية وعروبة اللسان، فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، 1999.
- النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي قراءة في نقدية في مرجعيات الخطاب اللساني وأبعاده المعرفية نعمان بوقرة، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004
- موقع جمعية الترجمة العربية وحوار الثقافات.
- موقع مجلة دعوة الحق، الرباط، العدد 56.